

جامعة دمشق / كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والسنة
شعبة الحديث الشريف وعلومه

زيادة الثقة عند الإمام البيهقي

The Additions of Truthful Narrators in Al- Emam Al-Byhaqee's View

إعداد الطالبة: منى العسه
الأستاذ المشرف: د. نور الدين عتر

زيادة الثقة عند الإمام البيهقي

منى العسة

كلية الشريعة / جامعة دمشق

الملخص

يُعدّ مبحث زيادة الثقة من أنواع علوم الحديث الشائكة التي اختلفت فيها المذاهب والأقوال عند المحدثين والفقهاء، كما أنه يتداخل مع بعض أنواع علوم الحديث الأخرى؛ كالشاذ والغريب. يعرض هذا البحث حكم زيادة الثقة بكافة أنواعها - المخالفة وغير المخالفة، في السند والمتن - عند إمام من أئمة الحديث والفقهاء وهو الإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، وذلك من خلال استقراء أحكامه على زيادات الثقات ودراستها، للوصول إلى مذهبه في هذه المسألة مع مقارنته بالمذاهب الأخرى المعروفة والمنتشرة في كتب أصول الحديث. كما يلفت البحث في نهايته النظر إلى علاقة مسألة زيادة الثقة ببعض أنواع علوم الحديث، للاستفادة من هذه العلاقة في تحرير مسألة زيادة الثقة بشكل دقيق وموسع.

The Additions of Truthful Narrators in Al- Emam Al-Byhagee's View

Muna Al-Assah
Faculty of Islamic Jurisprudence
Damascus University

Abstract

This subject is considered one of the difficult sorts of the narration sciences in which many speeches and views of narrators and jurists differ. In addition to that, this subject interconnects with other sorts of narration sciences such as *Al-Hadith Al-Shath* and *Al-Hadith Al-Gareeb*.

This research presents the rule of all kinds truthful narrator's additions - whether these additions agree or disagree with the narrations of other truthful narrators in the chain of the narrators (*Al-Sanad*) or the text (*Al-Matin*) – in the view of one of the greatest scholars of *hadith* and *fiqh* who is Al-Byhagee Ahmad bin Al-Husein (died 458 *h*j).

This can be done by looking into his rules about the additions of narrators to know his view in this issue compared with other known views which are found in the books of narration sciences.

Moreover, this research refers at the end to the relation of the issue of the truthful narrator's additions with other kinds of narration sciences to get benefit from this relation to study this subject correctly as well as intensively.

زيادة الثقة عند الإمام البيهقي

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هديه إلى يوم الدين، أما بعد:

تُعدّ مسألة زيادة الثقة من المسائل الهامة التي بحثها كلُّ من المحدثين والفقهاء، والتي تعددت الأقوال والآراء فيها، حتى اضطربت بعض هذه الأقوال وتناقضت أحياناً. وسأعرض في هذا البحث لمذهب إمام مبرّز من أئمة القرن الخامس الهجري جمع بين صناعتي الحديث والفقه في مسألة زيادة الثقة، وهو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، محاولة الوصول إلى مذهبه هذا من خلال الأمثلة التطبيقية التي احتوتها كتبه المتعددة.

ويقوم البحث بعد المقدمة على المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: حياة الإمام البيهقي:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: أهم مصنفاته.

المبحث الثاني: مفهوم زيادة الثقة وأقسامها:

المطلب الأول: مفهوم زيادة الثقة.

المطلب الثاني: أقسام زيادة الثقة.

المبحث الثالث: حكم زيادة الثقة في السند عند المحدثين والإمام البيهقي:

المطلب الأول: حكم زيادة الثقة في السند عند المحدثين.

المطلب الثاني: حكم زيادة الثقة في السند عند الإمام البيهقي.

المبحث الرابع: حكم زيادة الثقة في المتن عند المحدثين والإمام البيهقي:

المطلب الأول: حكم زيادة الثقة في المتن عند المحدثين.

المطلب الثاني: حكم زيادة الثقة في المتن عند الإمام البيهقي.

المبحث الخامس: العلاقة بين زيادة الثقة وأنواع الأحاديث الأخرى:

المطلب الأول: علاقة زيادة الثقة بالحديث الشاذ.

- المطلب الثاني: علاقة زيادة الثقة بالمرسل والمتصل والمرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد.
- المطلب الثالث: علاقة زيادة الثقة بالموقوف والمرفوع.
- المطلب الرابع: علاقة زيادة الثقة بالغريب والمدرج.
- المطلب الخامس: علاقة زيادة الثقة بالمدلس والمعلل.
- المطلب السادس: علاقة زيادة الثقة بالمبهم والمتفق والمفترق.
- المطلب السابع: علاقة زيادة الثقة بأسباب ورود الحديث وناسخه ومنسوخه.
- الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث.

المبحث الأول - حياة الإمام البيهقي^(١) :

المطلب الأول - اسمه ونسبه وولادته ووفاته: هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى، أبو بكر، البيهقي، الخسروجدي^(٢). ولد في قرية خسروجرد، إحدى قرى بيهق، في شعبان سنة (٣٨٤هـ). وتوفي في نيسابور، في العاشر من جمادى الأولى سنة ٤٥٨هـ بعد مرض نزل به، حيث عُسِّل وكَفَّن وعُمِل له تابوت، ثم نُقِل ودفن ببيهق.

المطلب الثاني - شيوخه وتلامذته: وهم كُتْرٌ متعددون، فقد أخذ العلم عن مشايخ كل بلد رحل إليه، وتلمذ على يده خلق كثير. وسنذكر فيما يلي أهم وأبرز مشايخه وتلامذته الذين تأثر بهم وتأثروا به:

فمن أهم مشايخه: أبو الحسن العلوي محمد بن الحسين بن داود مسند خراسان (ت ٤٠١هـ)، وهو من أقدم شيوخ البيهقي وأكبرهم. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ). أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، شيخ المتكلمين (ت ٤٠٦هـ). أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السُّلَمي، كبير الصوفية (ت ٤١٢هـ). الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن إبراهيم بن مهران الأسفرايني (ت ٤١٨هـ). أما أبرز تلامذته: فابنه أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٥٠٧هـ) وقد سمع من أبيه أغلب مصنفاته. أبو زكريا يحيى بن منده الأصبهاني الحافظ المحدث، صاحب تاريخ أصبهان (ت ٥١١هـ). أبو عبد الله الفراوي محمد بن الفضل بن أحمد النيسابوري (ت ٥٣٠هـ)، مسند خراسان وفقه الحرم. أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخُواري البيهقي (ت ٥٣٦هـ). أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن علي بن فُطيمة الخسروجدي (ت ٥٣٦هـ).

المطلب الثالث - أهم مصنفاته: كان أول تصنيفه سنة (٤٠٦هـ) وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، وقد صنَّف في كل نوع وبلغت تصانيفه ألف جزء^(٣). وأهم هذه المصنفات^(٤): إثبات عذاب القبر،

(١) انظر في ترجمته: المنتخب من السياق ص ١٠٣، الأنساب ٤٣٨/١، تبين كذب المفتري ص ٢٦٥، وفيات الأعيان ٧٥/١، سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٤، طبقات الشافعية للأسنوي ٩٨/١، البداية والنهاية ٨٤/١٢، النجوم الزاهرة ٧٩/٥، طبقات الحفاظ ص ٤٣٣، كشف الظنون ٩/١، ٥٣، ١٧٥، ٢٦١، ٤٠٠، ٥٧٤، ٧٢١، ٧٦٠، ١٠٠٧، هدية العارفين ٧٨/٥، شذرات الذهب ٢٤٨/٥، الرسالة المستنرفة ص ٣٣، الأعلام ١١٦/١، معجم المؤلفين ١٢٩/١.

(٢) البيهقي نسبة إلى بيهق وهي قرى مجتمعة بناحي نيسابور تشتمل على ٣٢١ قرية، ومعناها بالفارسية الأجود، والخسروجدي نسبة إلى قرية خسروجرد حيث مسقط رأسه، وهي من قرى بيهق (معجم البلدان ٦٣٨/١، ٤٢٣/٢). وبيهق تقع اليوم ضمن جمهورية تركمانستان (جغرافية العالم الإسلامي ٥٥٦/١).

(٣) تبين كذب المفتري ص ٢٦٦، وفيات الأعيان ٧٦/١، العبر ٢٤٤/٣، طبقات الشافعية لابن الصلاح ٣٣٥/١، طبقات الشافعية للأسنوي ٩٨/١.

(٤) انظر: الأنساب ٤٣٩/١، سير أعلام النبلاء ١٦٦/١٨، كشف الظنون ٩/١، ٥٣، ١٧٥، ٢٦١، ٤٠٠، ٥٧٤، ٧٢١، ٧٦٠، ١٠٠٧، تاريخ الأدب العربي ٢٣٢/٦.

إثبات القدر، أحكام القرآن، الآداب، الأربعون الصغرى، الأربعون الكبرى، الأسماء والصفات، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، البعث والنشور، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، تخريج أحاديث الأم، الترغيب والترهيب، الجامع في الخاتم، الجامع في شعب الإيمان، حياة الأنبياء في قبورهم، الدعوات الصغير، الدعوات الكبير، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الرؤية، الزهد الصغير، الزهد الكبير، السنن الصغرى، السنن الكبرى، فضائل الأوقات، فضائل الصحابة، فضائل القرآن، المدخل إلى السنن الكبرى، معرفة السنن والآثار.

المبحث الثاني - مفهوم زيادة الثقة وأقسامها:

المطلب الأول - مفهوم زيادة الثقة: الثقة كما هو معروف عند المحدثين من جمع صفتي العدالة والضبط^(١). لكن لم يُعرّف الإمام البيهقي أو أحد من المتقدمين زيادة الثقة تعريفاً دقيقاً محددًا. وأورد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في شرحه لعلل الترمذي^(٢) تعريفها بقوله: (أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة). وهو تعريف غير مانع؛ لأنه أدخل فيه سائر الرواة؛ الثقات منهم وغير الثقات. وعزفها بعض المعاصرين بقوله: (هي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن)^(٣). والتعريف ليس بدقيق؛ لأن التفرد لا يقتضي الزيادة، فقد يتفرد الراوي بلفظة بدل لفظة أخرى ذكرها سائر الرواة، دون وقوع زيادة. ويمكن للباحث أن يُعرّفها بأنها: ما ينفرد الراوي الثقة أو بعض الرواة الثقات بزيادته في سند الحديث أو متنه دون غيرهم من الثقات الذين رووه، سواء أدى ذلك لمخالفتهم أم لا. فقد حصر التعريف تفرد الراوي الثقة بالتفرد الذي يقتضي الزيادة، دون غيره من أنواع التفرد الأخرى. كما شمل زيادة السند والمتن، المخالفة وغير المخالفة.

المطلب الثاني - أقسام زيادة الثقة: تنقسم زيادة الثقة من حيث موضعها إلى قسمين:

١. زيادة في السند: بأن يزيد الراوي الثقة في سند الحديث رويًا لم يأت به غيره من الرواة. ويدخل في هذا النوع تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف، والمزيد في متصل الأسانيد^(٤).

(١) توجيه النظر ص ٣٢.

(٢) ٤٢٥/١.

(٣) منهج النقد ص ٤٢٣.

(٤) انظر علوم الحديث ص ٧٢ و ٨٨، شرح علل الترمذي ٤٢٧/١-٤٢٨، منهج النقد ص ٤٢٣.

٢. زيادة في المتن: بأن يزيد الراوي الثقة في متن الحديث لفظة أو جملة لم يأت بها غيره من الرواة. ويدخل في هذا النوع غريب بعض المتن^(١).
وقد حوت مصنفات الإمام البيهقي أمثلة على كلا النوعين، سنورد بعضها في المبحثين القادمين إن شاء الله تعالى.

المبحث الثالث - حكم زيادة الثقة في السند عند المحدثين والإمام البيهقي:

المطلب الأول - حكم زيادة الثقة في السند عند المحدثين: قبل أن نشرع في بيان حكم زيادة الثقة في السند عند الإمام البيهقي لا بد من أن نعرض لمذاهب أئمة المحدثين في ذلك:
نقل الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه الكفاية^(٢) عند كلامه عن تعارض الوصل والإرسال بأن أكثر أصحاب الحديث يرجحون المرسل، وأن بعضهم يرجح الوصل إذا كان الواصل عدلاً ضابطاً، وصحح الخطيب هذا القول ووافقه عليه ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)^(٣).

أما الحافظان العلائي (ت ٧٦١هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ومن قبلهما الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) فقد حققوا حكم هذا القسم بأنه لا يجري عليه حكم مطرد بقبول أو رد، بل يُرجَّح قبول الزيادة وعدمها بالدلائل والقرائن الواردة فيه، وأن عليه عمل أكثر المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) والبخاري (ت ٢٥٦هـ) وأمثالهم^(٤). وننقل في ذلك قول الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله قال: (من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد لم يُصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول)^(٥).

المطلب الثاني - حكم زيادة الثقة في السند عند الإمام البيهقي: الذي يبدو من مذهب الإمام البيهقي في ذلك موافقته لمذهب المحققين من المحدثين، من عدم القطع بترجيح الوصل أو الإرسال، وإنما يُنظر في ذلك إلى القرائن المرجحة لأحدهما على الآخر، كما سيتضح من الأمثلة الآتية:

(١) انظر شرح علل الترمذي ٤١٩/١، منهج النقد ص ٣٩٩.

(٢) الكفاية ص ٣١١.

(٣) علوم الحديث ص ٧٢.

(٤) النكت ٦٠٤/٢، فتح المغيبي ١٩٣/١. وانظر جامع التحصيل ص ١٢٩.

(٥) النكت الموضوع السابق.

المثال الأول: حديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)، فإن هذا الحديث رواه سائر أصحاب سفيان الثوري عنه عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان مرفوعاً^(١)، وانفرد يحيى بن سعيد القطان وهو من الحفاظ الأثبات بروايته عنه بزيادة سعد بن عبيدة بين علقمة وأبي عبد الرحمن^(٢)، فحكم العلماء كعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) ومحمد ابن بشار (ت ٢٥٢هـ) والترمذي (ت ٢٧٩هـ) وابن عدي (ت ٣٦٥هـ) والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) على رواية يحيى بالوهم والشذوذ لمخالفتها رواية سائر الثقات من أصحاب سفيان، على الرغم من جلالة وإمامة يحيى القطان، وإنما دخل الوهم لرواية يحيى لأن شعبة بن الحجاج هو الذي يُدخِل في إسناده سعد بن عبيدة لا الثوري^(٣)، وهذا ما دفع الإمام البيهقي إلى عدم الأخذ بالزيادة وعدّ رواية يحيى القطان مرجوحة بقوله: (ويشبه أن يكون يحيى بن سعيد حمل إسناده حديث سفيان على حديث شعبة، فإن سفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة وإنما يذكره شعبة)^(٤).

المثال الثاني: حديث ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهما: (من لم يُجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)، فإن هذا الحديث اختلف فيه على الزهري في رفعه ووقفه، فوقفه أغلب الرواة عنه كمعمر بن راشد ويونس ابن يزيد وسفيان بن عيينة، ورفعاه عبد الله بن أبي بكر بن حزم^(٥). فرجح كل من البخاري والترمذي والنسائي (ت ٣١١هـ) ووقفه، ورجح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) وابن حبان (ت ٣٥٤هـ) والحاكم (ت ٤٠٥هـ) رفعه^(٦).

أما الإمام البيهقي فإنه أخذ الزيادة وقبّلها، فرجح الرفع معللاً ذلك بقوله: (هذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعاه وهو من الثقات الأثبات)^(٧) ثم ساق للحديث طريقاً أخرى عن ابن جريج عن الزهري مرفوعة كذلك، فدلّ ذلك على أن عبد الله لم ينفرد بالزيادة.

(١) البخاري في فضائل القرآن/ خيركم من تعلم القرآن وعلمه (٤٧٤٠)، الترمذي في فضائل القرآن/ ما جاء في تعليم القرآن (٢٩٠٨)، النسائي في الكبرى في فضائل القرآن/ فضل من علم القرآن (٨٠٣٨).

(٢) الترمذي في الموضوع السابق، النسائي في الكبرى في الموضوع السابق (٨٠٣٧).

(٣) انظر سنن الترمذي الموضوع السابق، الكامل لابن عدي ٣/٣٩٨ (ترجمة سعيد بن سالم القداح)، علل الدارقطني ٣/٥٤-٥٩، فتح الباري ٧٥/٩.

(٤) شعب الإيمان ٤٠٤/٢ (٢٢٠٦).

(٥) الحديث أخرجه مرفوعاً أبو داود في الصوم/ النية في الصيام (٢٤٥٤) وأشار إلى وقفه، والترمذي مرفوعاً في الصيام/ ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (٧٣٠) وأشار إلى ترجيح وقفه، والنسائي مرفوعاً وموقفاً في الصيام/ النية في الصوم (٢٣٣١-٢٣٤١).

(٦) انظر علل الترمذي ص ١١٨، سنن الترمذي الموضوع السابق، سنن النسائي الكبرى ٢/١١٧، صحيح ابن خزيمة ٣/٢١٢ (١٩٣٣)، فتح الباري ٤/١٤٢.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٠٢.

هذان مثالان من أمثلة متعددة رجح البيهقي في بعضها الزيادة الواقعة في السند وردّ في بعضها الآخر هذه الزيادة، رغم كون الزائد في الحالتين من الثقات الأتبات، وما ذاك إلا بسبب القرائن التي ظهرت له في ترجيح إحدى الحالين على الأخرى^(١).

المبحث الرابع - حكم زيادة الثقة في المتن عند المحدثين والإمام البيهقي:

المطلب الأول - حكم زيادة الثقة في المتن عند المحدثين: سنعرض قبل البحث في مذهب الإمام البيهقي في حكم زيادة الثقة في المتن، لأقوال أئمة المحدثين في هذه المسألة، ثم نقارن مذهب الإمام البيهقي بها.

نقل الخطيب البغدادي عن الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبول زيادة الثقة الواقعة في المتن مطلقاً^(٢)، وهو ما ذهب إليه ابن حبان والحاكم والنووي (ت ٦٧٦هـ)^(٣).

واشترط الخطيب لقبولها أن يكون الراوي عدلاً حافظاً متقناً ضابطاً^(٤)، ونحوه مذهب الترمذي والإمام أحمد^(٥). واشترط ابن خزيمة وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) أن يكون راويها أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ^(٦).

وذهب الإمام أبو عمرو ابن الصلاح إلى تقسيم زيادة الثقة في المتن إلى ثلاثة أقسام^(٧):

١. زيادة مخالفة ومنافية لما رواه سائر الثقات، فهي مردودة وتلحق بالشاذ.
٢. زيادة غير منافية ولا مخالفة لرواية الثقات، فهي مقبولة، كالحديث الذي يتفرد بروايته الثقة.
٣. زيادة تقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة تقيّد المطلق أو تخصّ العام.

وهذه الزيادة الأخيرة سكت عن حكمها ابن الصلاح، واكتفى بإيراد مثالين عليها ذكر فيهما احتجاج الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) والإمام أحمد بالزيادة الواقعة فيهما. ويسكوت ابن الصلاح عن

(١) انظر ترجيح البيهقي للزيادة الواقعة في السند في كتابه السنن الكبرى ٢٧١/١، ١٣٦/٢، ٢٤/٤، ١٠٩/٧ وشعب الإيمان ١٨٤/٧. وترجيحه للرواية الناقصة وعدم قبوله الزيادة في السنن الكبرى ٢٦٠/٢، ١٤٣/٣، ٣٤٣/٤، ١١٧/٧، ٣٣٣/٧، ٢٩٥/٩ وشعب الإيمان ٧١/٢.

(٢) الكفاية ص ٤٢٤.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠، شرح النووي ٣٢/١. وانظر فتح المغيب ٢٣٣/١-٢٣٤.

(٤) الكفاية ص ٤٢٥.

(٥) شرح علل الترمذي ٤١٨/١.

(٦) التمهيد ٣٠٦/٣، فتح المغيب ٢٣٤/١.

(٧) علوم الحديث ص ٨٦-٨٧.

حكم هذا القسم الثالث ذهب بعض العلماء كالإمام النووي إلى تصحيح قبول هذه الزيادة^(١)، بينما ذهب المحققون من أمثال الإمام ابن دقيق العيد والعلاني وابن حجر إلى ما ذهبوا إليه سابقاً في حكم زيادة السند من عدم إجراء حكم مطرد بقبول أو رد، بل يُرَجَّح قبول الزيادة وعدمها بالدلائل والقرائن الواردة^(٢).

وفيما يظهر أن هذا هو القول الراجح الذي عليه عمل جمهور المحدثين والفقهاء. أما ما ذُكر عن الشافعي من قبوله لهذه الزيادة مطلقاً^(٣) فهذا غير دقيق، وردُّ الشافعي نفسه لبعض هذه الزيادات ينفي ذلك^(٤). وما ذُكر عن بعض الحنفية من ردِّهم لهذه الزيادة مطلقاً^(٥) غير صحيح أيضاً، فكُنُتْهم فيها أخذٌ ببعض الزيادات الواقعة في المتن، لكن من غير أن يخصصوا بها أو يقيدوا^(٦). وغاية ما في الأمر أن جمهور الفقهاء والحنفية يختلفون في القرائن والمرجحات التي ترجح الزيادة وعدمها، فالجمهور يوسعون والحنفية يضيقون^(٧).

المطلب الثاني - حكم زيادة الثقة في المتن عند الإمام البيهقي: يشترط الإمام البيهقي في قبول الزيادة في المتن أن يتوفر في راوي الزيادة - كما ذهب إليه كبار الأئمة - صفتي الإتيان والضبط، ولا يكفي بالحفظ فقط، يدل على ذلك وصفه للرواة الذين احتج بزياتهم بقوله: (فلان ثقة حجة، والزيادة من مثله مقبولة)^(٨).

إلا أن الإمام البيهقي لا يكتفي بإتيان الراوي وضبطه، للإطلاق بقبول الزيادة، إنما يلجأ إلى القرائن المرجحة لقبول هذه الزيادة أو ردِّها، ولو لم تكن هذه الزيادة فيها أي نوع من أنواع المخالفة أو المنافاة أو تؤدي إلى تغيير الحكم. ولا يُعترض عليه بقبول الحديث الفرد الذي يتقرد به الراوي الثقة؛ لأن تقرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات، بخلاف تقرده بالزيادة^(٩)، فكان لابد من قرينة ترجح هذه الزيادة أو تردِّها. وهذان مثالان على ذلك:

(١) التقريب بحاشية تدريب الراوي ٢٨٨/١.

(٢) النكت ٦٠٤/٢، فتح المغيبي ٢٣٧/١.

(٣) انظر منهج النقد ص ٤٢٦.

(٤) لم يأخذ الشافعي مثلاً بزيادة الاستسعاء في حديث أبي هريرة: (من أعتق شقصاً له في عبد...) (انظر الأم ٥/٨، السنن الكبرى للبيهقي ٢٨١/١٠، فتح الباري ١٥٨/٥ ورجح قبول الزيادة).

(٥) انظر منهج النقد ص ٤٢٦، وتعليق د. نور الدين عتر في تحقيقه لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٧.

(٦) رجح الحنفية قبول الزيادة إذا علم تعدد المجلس، أو كان راوي الزيادة عدد مرات روايته للزيادة أكثر أو يساوي عدد مرات روايته للرواية الناقصة (انظر تيسير التحرير ١٠٩/٣، التقرير والتحبير ٢٩٤/٢). كما عملوا مثلاً بزيادة (والسلعة قائمة) في حديث ابن مسعود مرفوعاً: (إذا اختلف المتبايعان ولم يكن بينهما بيعة، والسلعة قائمة، فالقول قول البائع أو يترادان) انظر (أصول السرخسي ٢٥/٢، تيسير التحرير ١١١/٣، التقرير والتحبير ٢٩٥/٢).

(٧) انظر المراجع الواردة في الحاشيتين السابقتين. وعلى هذا مذهب المالكية والحنابلة، وهم يوسعون الأخذ بالزيادة كالشافعية (انظر العصد على ابن الحاجب ٧٢/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١، روضة الناظر ص ١١٠، شرح الكوكب المنير ٥٤١/٢).

(٨) السنن الكبرى ٣٠٢/٥، وانظر شعب الإيمان ٢٠٠/٥ (٦٣٥٥).

(٩) انظر النكت ٦٨٩/٢.

المثال الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب ثم ألقاه واتخذ خاتماً من فضة فصُّهُ منه) فقد قَبِلَ البيهقي الزيادة الواقعة فيه (فصه منه) والتي انفرد بها الحميدي من بين أصحاب سفيان بن عيينة^(١)، قال: (لا يذكر أكثر أصحاب ابن عيينة في هذا الحديث "فصه منه" وحفظه الحميدي وهو حجة ثقة)^(٢).

المثال الثاني: حديث ثوبان رضي الله عنه قال: (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: أصلح هذا اللحم. قال: فأصلحته، فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة) فقد زاد أبو مُسهر عبد الأعلى بن مُسهر في روايته لهذا الحديث قوله (في حجة الوداع)^(٣)، وهذه الزيادة غير منافية ولا مخالفة بوجه من الوجوه، وأبو مُسهر متفق على ثقته وجلالته^(٤)، ومع ذلك ردَّ الإمام البيهقي هذه الزيادة وقال: (لا أراها محفوظة)^(٥).

وكذلك قَبِلَ الإمام البيهقي بعض الزيادات الواقعة في المتن والتي فيها تغيير للحكم بالتقييد أو التخصيص أو نحوهما، وردَّ بعضها الآخر، بقرائن ظهرت له. وهذان مثالان على ذلك:

المثال الأول: حديث عائشة رضي الله عنها (أن فاطمة بنت أبي حبيش استقنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟. قال: ذلك عرق وليست بالحیضة، فإذا أقبلت فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي فصلي، فإنما ذلك عرق وليست بالحیضة). فإن حماد بن زيد زاد في روايته للحديث عن هشام بن عروة قوله (وتوضئي)، بينما لم يذكرها سائر من روى عن هشام^(٦). وقد ردَّ الإمام البيهقي هذه الزيادة فلم يأخذ بها^(٧)، رغم أن حماد ثقة ثبت فقيه^(٨).

المثال الثاني: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه: (تصدَّق على مولاة لميمونة بشاة فماتت، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به). فقد انفرد سفيان

(١) الحديث من طريق ابن عيينة أخرجه مسلم في اللباس والزينة/ لبس النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق (٢٠٩١)، والنسائي في الزينة/ نزع الخاتم عند دخول الخلاء (٥٢١٦)، وأبو داود في الخاتم/ في اتخاذ الخاتم (٤٢١٨)، عن ستة من أصحاب ابن عيينة لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة. والحديث في مسند الحميدي ٢٩٧/٢ (٦٧٥) بهذه الزيادة.

(٢) شعب الإيمان ٢٠٠/٥ (٦٣٥٥).

(٣) الحديث أخرجه بالزيادة وبدونها مسلم في الأضاحي / ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي (١٩٧٥).

(٤) انظر تهذيب التهذيب ٩٠/٦. وفي التقریب ص ٣٣٢: (ثقة فاضل).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ٢٩١/٩.

(٦) الحديث أخرجه البخاري من غير طريق حماد في الوضوء/ غسل الدم (٢٢٦)، ومسلم من طريق حماد وغيره في الحيض/ المستحاضة وغسلها وصلاتها (٣٣٣) مع الإشارة إلى زيادة حماد دون ذكر اللفظة. وأخرج النسائي في الكبرى ١١٣/١ (٢٢٢) الحديث من طرق متعددة وردَّ زيادة حماد تلك. وانظر (شرح النووي ٢٢/٤، فتح الباري ٤٠٩/١ فإنه رجح قبول الزيادة).

(٧) السنن الكبرى للبيهقي ١١٦/١.

(٨) تقریب التهذيب ص ١٧٨. وقد قبل البيهقي زيادة حماد في مواضع أخرى (انظر سنن البيهقي الكبرى ١٢٣/٣).

بن عيينة من بين أصحاب الزهري في رواية هذا الحديث بزيادة (فدبغتموه)^(١)، وهي زيادة تقيد مطلق الانتفاع، وقد أخذ بها الإمام البيهقي وقبلها معللاً ذلك بقوله: (حفظه سفيان بن عيينة، والزيادة من مثله مقبولة إذا كانت لها شواهد) وساق هذه الشواهد^(٢).

فهذه الأمثلة تدل على أن الإمام البيهقي لا يقبل زيادة الثقة سواء في السند أم المتن مطلقاً، ولا يردّها مطلقاً كذلك، بل يُخضع هذه الزيادة بعد شرط صدورها عن الثقة الحافظ لقانون الترجيح بحسب القرائن المتوفرة لديه.

المبحث الخامس - العلاقة بين زيادة الثقة وأنواع الأحاديث الأخرى:

يرى الباحث في نهاية هذا البحث ضرورة ربط زيادة الثقة مع بعض أنواع علوم الحديث التي تتداخل معها، والتنبيه إلى العلاقة بينهما، لعل ذلك أن يكون نقطة انطلاق في بحث زيادة ثقة بشكل موسع، من خلال الأمثلة التطبيقية له ولهذه الأنواع المتعددة في بطون كتب الحديث رواية ودراسة. مع وجوب التنبيه إلى أن المراد بذلك أي نوع من أنواع التعلق، دون الاقتصار على ناحية دون أخرى.

المطلب الأول - علاقة زيادة الثقة بالحديث الشاذ: والعلاقة بين زيادة الثقة والحديث الشاذ

واضحة نص عليها العلماء، إذ إن زيادة الثقة إذا كانت مخالفة مردودة فهي من قبيل الشاذ^(٣).

المطلب الثاني - علاقة زيادة الثقة بالحديث المرسل والمتصل والمرسل الخفي والمزيد في متصل

الأسانيد: أما العلاقة بين زيادة الثقة والمرسل والمتصل فواضحة، إذ إن زيادة الثقة إذا كانت مقبولة قد تنتقل الحديث من حكم المرسل الضعيف إلى المتصل الصحيح^(٤).

أما العلاقة بين زيادة الثقة والمرسل الخفي فإن من طرق الكشف عن الإرسال الخفي ورود الحديث من طريق زاد فيه الثقة رجلاً بين رجلين متعاصرين^(٥).

بينما تعد زيادة الثقة غير المقبولة في السند المتصل من قبيل المزيد في متصل الأسانيد^(٦).

المطلب الثالث - علاقة زيادة الثقة بالحديث الموقوف والمرفوع: والعلاقة بينهم واضحة كذلك، إذ

قد تنتقل زيادة الثقة المقبولة الحديث من الموقوف المستأنس به إلى المرفوع المحتج به^(٧).

(١) الحديث أخرجه البخاري دون هذه الزيادة في الذبائح والصيد/ جلود الميتة (٥٢١١)، ومسلم بالزيادة وبدونها في الحيض /طهارة جلود الميتة بالدباغ (٣٦٣). وانظر فتح الباري ٦/٦٥٨.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١/١٥١.

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٦.

(٤) انظر المرجع السابق ص٧٢.

(٥) انظر جامع التحصيل ص١٢٦، فتح المغيب ٧٥/٣، منهج النقد ص٤٢٣.

(٦) انظر جامع التحصيل ص١٢٦، شرح علل الترمذي ١/٤٢٧، تدريب الراوي ٢/٢٠٤، منهج النقد ص٤٢٣.

المطلب الرابع- علاقة زيادة الثقة بالحديث الغريب والمدرج: أما علاقتها بالحديث الغريب فإن زيادة الثقة في السند من قبيل غريب بعض السند، وزيادة الثقة في المتن من قبيل غريب بعض المتن^(١).

وعلاقتها بالحديث المدرج أن الزيادة الواقعة في الحديث قد تُعدّ من قبيل زيادة الثقة المقبولة فهي جزء من الحديث، وقد تُعلّ أحياناً بكونها مُدرّجة ضمن الحديث^(٢).

المطلب الخامس- علاقة زيادة الثقة بالحديث المدلس والمعلل: أما المدلس فمن طرق كشف التدليس زيادة الراوي الثقة راوٍ بين المدلس والمدلس عنه^(٣).

وأما المعلل فإن بينه وبين زيادة الثقة علاقة وثيقة، إذ كثير من العلل إنما تُدرّك من خلال زيادات النقات، كالإدراج والإرسال الخفي والتدليس، وقد يحكم على الزيادة في حال الرد بالإعلال^(٤).

المطلب السادس- علاقة زيادة الثقة بالمبهم والمتفق والمفترق: أما المبهمات فكثير منها لا يُعرف إلا بزيادة الراوي الثقة، بأن يُسمّيها في روايات أخرى^(٥).

وأما المتفق والمفترق وهو مما يُشكّل، خاصةً إذا اشترك الراويان في الطبقة والشيوخ والتلاميذ، فإن بيانه يكون من خلال زيادة الثقة بتعيينه والنص عليه^(٦).

المطلب السابع- علاقة زيادة الثقة بأسباب ورود الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه: علاقة زيادة الثقة بأسباب ورود الحديث أنه لا يُعرف كثير من أسباب ورود الحديث إلا بنص الراوي الثقة عليها وزيادتها في بعض الروايات^(٧).

وبناسخ الحديث ومنسوخه أن زيادة الثقة قد تحمل ما يشير إلى وقت ورود الحديث، وللحديث حديث آخر معروف الزمن يخالفه فيؤفّق بينهما بالنسخ^(٨).

الخاتمة: نتائج البحث

من خلال ما سبق عرضه في هذا البحث نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية:

-
- (١) انظر المرجع السابق ص ٧٢.
(٢) انظر شرح علل الترمذي ٤١٩/١، منهج النقد ٣٩٩.
(٣) انظر تدريب الراوي ١٣٨/١.
(٤) انظر جامع التحصيل ص ١٣١-١٣٢.
(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص ١١٩، علوم الحديث ص ٩٠، فتح المغيبي ٢٤٧/١، تدريب الراوي ١٣٨/١.
(٦) انظر فتح المغيبي ٢٣٠/١.
(٧) انظر مثاله في فتح الباري ٢٧٣/١.
(٨) انظر مثاله في فتح الباري ١١٧/١.
(٩) انظر علوم الحديث ص ٢٧٨.

١. لم تُعرّف زيادة الثقة تعريفاً دقيقاً محدداً، والراجح في تعريفها أنها: ما ينفرد الراوي الثقة أو بعض الرواة الثقات بزيادته في سند الحديث أو متنه دون غيرهم من الثقات الذين رووه، سواء أدى ذلك لمخالفتهم أم لا.
٢. حكم زيادة الثقة في السند عند جمهور المحققين والإمام البيهقي عدم القطع بقبول الزيادة أو ردّها، إنما يُنظر في ذلك إلى القرائن والمرجّحات.
٣. حكم زيادة الثقة في المتن عند جمهور المحدثين قبولها إذا لم تكن منافية لروايات الثقات، وردّها إذا كانت كذلك. فإن كان فيها نوع مخالفة بأن أدت إلى تقييد أو تخصيص أو نوهما، فالراجح من مذهب المحققين عدم إجراء حكم مطرد بقبول هذه الزيادة أو ردّها، إنما يُنظر فيها إلى القرائن والمرجّحات.
٤. عدم صحة ما تُسبب إلى الشافعية والحنفية من قبول الشافعية مطلقاً للزيادة المخصصة أو المقيدة وردّ الحنفية مطلقاً لها.
٥. يشترط الإمام البيهقي في الراوي الثقة الذي تُقبل زيادته كما ذهب إليه كبار الأئمة الإتيان والضبط، ولا يكفي بالحفظ فقط.
٦. الإمام البيهقي لا يقطع بقبول زيادة الثقة غير المنافية أو المخالفة في المتن، إنما يُخضع هذه الزيادة للقرائن والدلائل.
٧. موافقة الإمام البيهقي لجمهور المحققين من عدم القطع بقبول الزيادة المخصصة أو المقيدة، والنظر في ذلك إلى الدلائل والمرجّحات.
٨. ترتبط زيادة الثقة بالعديد من أنواع علوم الحديث، ولا بد من الاستفادة من هذه العلاقة في تحرير مسألة زيادة الثقة.

والحمد لله رب العالمين

مراجع البحث

١. أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.
٣. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
٤. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق عبد الله بن عمر البارودي، دار الجنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦. تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسين ابن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النوي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٨. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، محمد بن طاهر بن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٥.
٩. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سورية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
١٠. التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
١١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
١٢. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٣. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، دار المعرفة، بيروت.
١٤. تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير شاه الحنفي المكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥١هـ.
١٥. جامع التحصيل، أبو سعيد بن خليل العلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٦. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧. الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ - ١٩٩٣.
١٨. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٩. روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٠. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٢١. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
٢٢. سنن الترمذي = الجامع الصحيح
٢٣. سنن النسائي = المجتبى من السنن
٢٤. سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٥. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣، الطبعة التاسعة.
٢٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط - محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٧. شرح الأسنوي، جلال الدين عبد الرحيم الأسنوي، مطبعة السعادة، مصر.
٢٨. شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الحنبلي، المعروف بابن النجار، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٩. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
٣٠. شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٣١. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٢. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.
٣٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٣.
٣٤. صحيح البخاري = الجامع الصحيح المختصر
٣٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٦. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣، الطبعة الأولى.
٣٧. طبقات الشافعية، عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٨. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٩. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن بن صلاح، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٠. العبر في خبر من غير، الحافظ الذهبي، تحقيق فؤاد سيد، مطبعة حكومة الكويت، طبعة ثانية مصورة، ١٩٨٤م.
٤١. العضد على ابن الحاجب، ابن حاجب المالكي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢. علل الترمذي، أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
٤٤. علوم الحديث، ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.
٤٦. فتح المغيث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تعليق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
٤٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
٤٩. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٥٠. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، مكتبة المثني، بغداد.
٥١. المجتبى من السنن (سنن النسائي)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٥٢. مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
٥٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٥. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٦. المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، انتخبه إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني من تاريخ نيسابور لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف، ، تعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي تحقيق د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٩. النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، إحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية.
٦٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت.